المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية
Political Institute For The Preparation Of Youth Leaders

نحو تطوير منظومة تكنولوجية لتنظيم قطاع النقل العام في الاردن
" بين التشريع والتطبيق"

لجنة النقل
مشروع البرلمان الشبابي
٢٠٢١

إعداد :

- ثريا المعابرة
- محمد حمادنة
- غيث القواقزة
- محمد كريشان

وزارة الشباب
قراراتنا... مستقبلنا

المعهد السياسي لاعداد القيادات الشبابية – وزارة الشباب
www.shababgovjo.org

الملخص التنفيذي

يشهد العالم حركة تكنولوجية عظيمة، سميت بالثورة التكنولوجية لشدة تأثيرها على حياة الأفراد والمجتمعات في كل العالم، حيث اصبح بوجودها قرية صغيرة التغت به كل الحدود والقيود أحيانا، لذا فمن المهم استثمار هذا التطور المشهود في الآونة الاخيرة وجعله جزءا من الانجازات التي تعمل الدول على تحقيقها.

حيث تتمثل مشكلة هذه الورقة بضعف المنظومة التكنولوجية في قطاع النقل العام بالرغم من التطور التكنولوجي الذي طغى على كل التحركات والأعمال، وقام الفريق البحثي ببيان هذا الضعف من خلال استخدام مجموعة أدوات لجمع البيانات المتعلقة في نفس الموضوع متمثلة بالمصادر الثانوية التقارير والإحصاءات والخطط الاستراتيجية لوزارة النقل ومن خلال إجراء مقابلات شبه منظمة مع عينة عشوائية من المواطنين، وتحليلها تحليلا موضوعيا معتمدين على النتائج التي تم الخروج بها فتبين أن نسبة الأشخاص الذين يفضلون استخدام وسائل النقل التي تدعم التطبيقات الذكية 63% حيث أن هذه النسبة تعتبر نسبة عالية مقارنة بغيرها ممن يفضلون استخدام وسائل النقل التقليدية.

وتهدف الورقة إلى التعرف على واقع قطاع النقل العام في الأردن ومعرفة أهم التحديات التي تواجهه، والأدوات التكنولوجية الأنسب في مجال النقل وكيفية استخدامها لخدمة القطاع، وأيضا تهدف الى التعرف على أهم آثار التطور التكنولوجي على قطاع النقل وكيفية استخدام ذلك في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة.

كما ان الفريق البحثي توصل الى عدة توصيات وسياسات عامة تعزز وجود منظومة تكنولوجية في قطاع النقل العام وتمثلت هذه التوصيات بثلاث محاور رئيسية؛ المحور الأول يختص بتعديل او الغاء مجموعة من القوانين والانظمة المختصة بقطاع النقل البري بشكل عام، المحور الثاني يختص بادارة المخصصات المالية لوزارة النقل بصورة تهدف زيادة مخصصات المعمول بها لغاية تطوير منظومة تكنولوجية لخدمة قطاع النقل البري، أما المحور الثالث فيرتبط بتأهيل كوادر بشرية واستحداث موارد مادية متطورة لرفد تكنولوجيا الدفع الإلكتروني لمنظومة النقل البري.

المقدمة

- ما المانع من وجود نظام تكنولوجي للنقل العام في الأردن؟
- هل تعتقد أن قطاع النقل البري في الأردن متطور؟
- هل تعتقد أن القوانين والأنظمة تقف عائقاً أمام التطور التكنولوجي في قطاع النقل البري؟

يعتبر قطاع النقل واحد من القطاعات والمرتكزات الأساسية للاقتصاد الوطني، فهو الأكثر استخداماً من المواطنين بكافة شرائح المجتمع، ونتيجة التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم وما له من فوائد على النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز سبل الراحة والسلامة للمواطنين، أصبح من الضروري وجود منظومة تكنولوجية محكومة بقوانين وأنظمة تدير عمل قطاع النقل البري بشكل كامل.

ان أحد اهداف المنظومة التكنولوجية هو تزويد الانسان بحاجة من حاجاته اليومية، وما تبين معنا كفريق عمل؛ أنّ وجود منظومة تكنولوجيّة لِقطاع النقل يعُد حاجة أساسية للمواطن الأردني لتنظيم حياته.

منذ التاريخ القديم والأردن يعُتبر ممر استراتيجي لمرور السلع والخدمات سواء من ناحية النقل البري او الجوي والبحري، ويمتلك بنية تحتية جيدة نوعا ما تحتوي على أكثر من 7.999 كم من الطرق السريعة المعبدة، وغير ذلك مما يمتلكه من المعابر البرية مع دول تجارية مهمة.

أما في مجال النقل العام- الذي يحتوي على الحافلات والسيارات العمومية بما فيها سيارات النقل بواسطة التطبيقات الذكية سواء نقل الأشخاص أو غيرها؛ هذا القطاع من القطاعات الحيوية الذي يعتبر محور أساس في مجال التنمية الشاملة، نظرا لأهميته في نقل القوى البشرية العاملة أو الدراسية الى أماكن عملهم ومؤسساتهم الدراسية، وهذا حق أساسي لهم يجب توفيره بصورة سهلة وتحتوي على كل سبل الراحة الممكنة والعادلة.

ولكن ما تم الوصول اليه من خلال البحث والتحليل الذي قام به فريق العمل في لجنة النقل في مشروع البرلمان الشبابي؛ أن التراجع في قطاع النقل العام بسبب الافتقار للتطور التكنولوجي الذي يشهده العالم في كافة المجالات، والذي سيعمل على ازدهار هذا القطاع، وما وجدناه في الأردن أن هنالك عائق أمام هذا التطور، وهنالك العديد من العوائق التي تقف أمام هذا التطور ومنها السياسات الحكومية وتطوير التشريع وما يحتويه من أنظمة وقوانين تقف أمام إمكانية وجود منظومة تكنولوجية تدير عمل قطاع النقل.

كان من الضروري تركيز الجهود على إمكانية توفير بنية تحتية منظومة تكنولوجية كاملة لقطاع النقل، وهذه البنية التحتية ترتكز بشكل أساسي على القوانين والأنظمة؛ لذلك جاء العمل على تعديل وإلغاء واضافة بعض القوانين والأنظمة المتعلقة بقطاع النقل بشكل عام، وما يندرج تحته من هيئات ومؤسسات معنية بتنظيم النقل العام في الأردن.

يعد موضوع هذه الورقة من الأولويات الرئيسية المعنية في تطور قطاع النقل، وتم العمل عليه بوضع مجموعة من الإجراءات التي تحقق إمكانية وجود منظومة تكنولوجية تديره، وجاءت الإجراءات في إطار تشريعي حسب اختصاص اللجنة المعنية، وذلك بالتعديل على قانون تنظيم نقل الركاب باستخدام التطبيقات الذكية لعام 2018 وتحديداً على المادة 4 والمادة 5 من القانون، وكذلك التركيز على باقي القوانين المعنية في تسهيل الطريق أمام إنشاء منظومة تكنولوجية لتنظيم قطاع النقل البري، وتخفيض الرسوم المالية على الشركات التكنولوجية العاملة في مجال النقل العام، والعديد من الإجراءات التي تستهدف بشكل أساسي الجانب التشريعي المعنى في قطاع النقل البري في الأردن.

المحتوى البحثي

في عصرنا الحالي وصل نسبة مستخدمين التكنولوجيا من سكان العالم ما يقارب 60.9، أصبح الحصول على المعلومة وتداولها أمر في غاية السهولة، فالكثير من الامور تغيرت في وسط ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطبيقات الذكية، وهذا كله جاء من منبع احتياج حقيقي للكثير من المجتمعات، ليعمل على توفير خدمات أوسع وأكثر سهولة وراحة في الاستخدام، ومن هذا ما يدور حوله عنوان هذه الورقة وهو منظومة التكنولوجيا في قطاع النقل العام، فَ اليوم يشهد الأردن حصة كبيرة من هذا التطور التكنولوجي حول العالم ليتم ترجمته على أرض الواقع في الكثير من القطاعات الحكومية وغيرها، وكانت جائحة كورونا محطةً مهمة للوقوف قليلا ًعند الأهمية العظيمة لهذه التكنولوجيا وكيف سَاعدت في تغيير أنماط حياتنا نحو الأفضل، وما نريده اليوم توسعة هذا التطور ليشمل قطاع النقل العام في الأردن وذلك لأهمية هذا القطاع في تنمية الدولة وما يقدمه من خدمات يومية وضرورية للمواطن الأردني بكافة شرائحه المجتمعية.

في الأعوام الخمس الأخيرة ظهر لدى الأردنيين مصطلح تطبيقات النقل الذكية، وكان هذا المصطلح جديداً على الكثير ممن يستخدمون وسائل النقل بشكل يومي، بالرغم انه منتشر في الكثير من دول العالم من أعوام بعيدة، وقد حقق هذا التطور الجديد نقلة نوعية في حياة الكثير من مستخدمي وسائل النقل العام ووفر لهم الكثير من سبل الراحة والأمان، عدا عن امكانية دفع أجور المواصلات اليومية بشكل رقمي من دون الحاجة للتعامل الورقي أو المعدني للعملة، وهذا ما بينته نتائج البحوث التي تم عملها من قبل فريق عمل لجنة النقل والموضحة في ورقة العمل.

ونتيجة لكل هذا فقد ظهرت الكثير من الثغرات والسلبيات في هذا التطور، منها استغلال قلة خبرة بعض المواطنين في هذا التطور، وجود شركات نقل تعمل باستخدام التطبيقات الذكية غير مرخصة وهذا قد يشكل خطرا من ناحية تأمين المستخدمين بصورة قانونية عند التعامل مع مثل هذه التطبيقات،

وما نريده اليوم من خلال هذه الورقة هو مجموعة من الإجراءات القانونية التي تدير وتنظم عمل كل الأنظمة المعنية في مجال التطور التكنولوجي في قطاع النقل العام، وذلك من خلال ثلاث مراحل أساسية؛ وهي؛ نشر منظومة دفع الكتروني تكون متاحة وموزعة على كافة وسائل النقل العام في المحافظات، التعديل على الكثير من القوانين والأنظمة المختصة في الأنظمة التكنولوجية لقطاع النقل العام، تأهيل كوادر بشرية للتعامل مع هذه الأنظمة بصورة تخدم وتوفر سبل الراحة والأمان لمستخدميها.

وتم العمل على هذه الورقة نتيجة لمجموعة من الأسباب التي تحد من إمكانية وجود منظومة تكنولوجية متخصصة في مجال عمل قطاع النقل البري، ومن هذه الأسباب:

1. وجود الكثير من القوانين والأنظمة المتعلقة بقطاع النقل البري التي تحد من إمكانية تطوير منظومة تكنولوجية (يتم ذكرها في التوصيات).
2. عدم التزام الشركات العاملة في مجال النقل باستخدام التطبيقات الذكية بالانظمة التي وضعت لتنظيم عملها.
3. الافتقار لكوادر فنية مؤهلة في مجال تكنولوجيا المعلومات الجغرافية وتكنولوجيا الدفع الإلكتروني.
4. النهضة الكمية والنوعية التي يشهدها الأردن في المجال التكنولوجي من ناحية الخدمات الالكترونية وغيرها والتي تعد سببا للمسارعة في تعميم هذا التطور على قطاع النقل البري.

تحليل وخيارات السياسة

الخيار\البديل الأول: تضمين مذكرة نيابية صادرة من اللجنة المعنية لمتابعة قطاع النقل للعمل مع وزارة النقل على عمل خطة واضحة ومستدامة لكيفية ادخال التكنولوجية الحديثة على خدمات القطاع.

الأهداف	الإجراءات والبرامج الإصلاحية	الجهات ذات العلاقة	تقييم الحل البديل
وجود معايير وسياسات واضحة للخدمات التكنولوجية في قطاع النقل. مقدمة.	تقديم ملف الأولويات للجنة المعنية في مجلس النواب ودراستها بصورة تشاركية مع فريق اعمل ليتم اقناعهم بكتابة مذكرة نيابية تقدم لوزارة النقل.	مجلس النواب\ لجنة النقل وزارة النقل	وجود بند في الخطة الاستراتيجية لوزارة النقل لعام 2022 تحت عنوان تطوير المنظومة التكنولوجيا في قطاع النقل .

الخيار\البديل الثاني: تعديل على المادة 4 والمادة 5 من نظام تنظيم نقل الركاب من خلال استخدام التطبيقات الذكية لعام 2018، بحيث يتم تخفيض الرسوم المقررة على ترخيص الشركات العاملة في مجال نقل الركاب باستخدام التطبيقات الذكية.

الأهداف	الإجراءات والبرامج الإصلاحية	الجهات ذات العلاقة	تقييم الحل البديل
تسهيل عمل شركات نقل الركاب باستخدام التطبيقات الذكية بحيث يتم تخفيض الرسوم المفروضة عليهم.	1.تقديم عرض تقديمي للجنة النقل في مجلس النواب توضح الاثار السلبية على الشركات العاملة في مجال نقل الركاب باستخدام التطبيقات الذكية. 2. تشكيل لجنة مشتركة بين أعضاء مجلس النواب\ لجنة النقل، وخبراء من وزارة النقل وممثلين من القطاع الخاص للبحث حول إمكانية تعديل المواد المذكورة بصورة تخدم إمكانية تسهيل عمل الشركات العاملة في مجال نقل الركاب باستخدام التطبيقات الذكية. 3. تقديم التعديلات لرئيس المجلس النواب ومجلس الاعيان، واستكمال الإجراءات الروتينية للمجلسين للعمل على تعديل المواد المذكورة	مجلس النواب\لجنة النقل. وزارة النقل. هيئة تنظيم قطاع النقل البري. شركات تطبيقات النقل الذكية.	تعديل المواد 4و5 من نظام نقل الركاب من خلال استخدام التطبيقات الذكية لعام 2018

الخيار\البديل الثالث: استحداث مادة جديدة في قانون تنظيم نقل الركاب لعام 2017 تتضمن انشاء منظومة دفع الكتروني ويتم تنظيمها واجبار شركات النقل العام على استخدامها في مقتضى المادة المستحدثة.			
الأهداف	الإجراءات والبرامج الإصلاحية	الجهات ذات العلاقة	تقييم الحل البديل
مراقبة أجور المواصلات العامة من خلال منظومة دفع الكترونية	1.تقديم تقارير للجنة النقل في مجلس النواب توضح عدم التزام الكثير من وسائل النقل العامة بالأجور المفروضة. 2. تشكيل لجنة عمل مشتركة بين فريق عمل اللجنة ولجنة النقل في مجلس النواب وهيئة تنظيم قطاع النقل البري ، لمراقبة وإعادة تقييم الأجور المفروضة من قبل هئية تنظيم قطاع النقل البري. 3. وضع إطار قانوني لألية انشاء منظومة دفع الكتروني. 4. الاستعانة بالجهة المعنية في انشاء المنظومة التكنولوجية للباص السريع في امانة عمان للمساعدة في تعميم الفكرة على كل وسائل النقل في المحافظات. 5. تقديم مقترح التعديل القانوني لمجلس الأمة للموافقة عليه واستكمال اجراءاته.	وزارة النقل\ قسم التخطيط. مجلس النواب\ لجنة النقل والخدمات العامة. هيئة تنظيم قطاع النقل البري. امانة عمان. اصحاب شركات النقل\ المواصلات العامة. مجلس الامة	وجود مادة في قانون تنظيم نقل الركاب لعام 2017 معنية في المنظومة الدفع الالكترونية.

الخيار\البديل الرابع: استحداث نظام جديد مكون من مجموعة من المواد التنظيمية لآلية نقل الطلبات وإصدار تصاريح للشركات العاملة في مجال نقل الطلبات بما فيها الطعام وغير ذلك داخل الأردن.			
الأهداف	الإجراءات والبرامج الإصلاحية	الجهات ذات العلاقة	تقييم الحل البديل
تنظيم عمل شركات نقل الطلبات في الأردن.	1.عمل قائمة بأسماء شركات نقل الطلبات المرخصة وغير المرخصة في الأردن. 2. تشكيل لجنة مختصة مكونة من وزارة النقل وهيئة تنظيم قطاع النقل البري ولجنة النقل في مجلس النواب، لمراقبة الاليات التي تعمل عليها شركات نقل الطلبات في الأردن من حيث المناطق المتاحة ووسائل النقل واجور التوصيل وتظمين كل ذلك في نظام جديد يصادق عليه مجلس الامة.	هيئة تنظيم قطاع النقل البري وزارة النقل مجلس النواب\ لجنة النقل شركات عاملة في مجال نقل الطلبات.	وجود نظام يدير سياسات عمل شركات نقل الطلبات في الأردن

الخيار\البديل الخامس:

رفع مذكرة نيابية للحكومة لضرورة زيادة المخصصات المالية لوزارة النقل تحت بند تطوير وتأهيل وتوظيف كوادر فنيّة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتطور الالكتروني (مهندسين اتصالات وتكنولوجيا المعلومات ... الخ).

الأهداف	الإجراءات والبرامج الإصلاحية	الجهات ذات العلاقة	تقييم الحل البديل
تأهيل كوادر بشرية في مجال تكنولوجيا الدفع الالكتروني والمعلومات والخرائط الرقمية.	1. مذكرة نيابية صادرة من لجنة النقل في مجلس لنواب لزيادة المخصصات المالية لوزارة النقل تحت بند تأهيل كوادر بشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات. 2. تدريب مجموعة من الموظفين في وزارة النقل على اليات الدفع الالكتروني وتكنولوجيا المعلومات والخرائط الرقمية. 3. الاستعانة بالخدمات المقدمة من المركز الجغرافي الملكي لتدريب الكوادر البشرية على تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية.	وزارة النقل\ قسم الموارد البشرية. مجلس النواب\ لجنة النقل. المركز الجغرافي الملكي	وجود عدد من الكوادر البشرية المؤهل على إدارة منظومة تكنولوجية لقطاع النقل.

المراجع

1. وثيقة السياسات العامة .
https://drive.google.com/file/d/1GXWpzdfl--nUF9y9RHGptCphZV_PHCpT/view?usp=sharing

2.التقرير السنوي لوزارة النقل لعام 2018.
https://drive.google.com/file/d/1iCyOI0CFn2JAmP-kJ_LQv9quqjtxbN5f/view?usp=sharing

3. الخطة الاستراتيجية لوزارة النقل لعام 2021. (أولويات العمل)
https://drive.google.com/file/d/1HaTeyAF1ATWdm37mVOu6pJc5CERpA8LB/view?usp=sharing

4.الخطة الاستراتيجية لوزارة النقل لعام 2018.
https://drive.google.com/file/d/1ldSpYCID1kd5C-UWcbewAv4MMjFzw81v/view?usp=sharing

5. قانون تنظيم نقل الركاب لعام 2017.
https://drive.google.com/file/d/1lSwOAqi1lIQBGx3zsrX7zQ9S6V9PE6ae/view?usp=sharing

6.موازنة وزارة النقل\ النقل البري.
https://drive.google.com/file/d/105Xy_uR7-nm1nWyUa19FiVV7TbfIP7Ys/view?usp=sharing

المراجع

7.موازنة وزارة النقل لعام 2021.
https://drive.google.com/file/d/1jrEdn1UDuTBPKbLtJ1ON_o5hAaA7Ksoa/view?usp=sharing

8. موازنة وزارة النقل لعام 2018.
https://drive.google.com/file/d/16X2lNw5gscWmpyO_IdLYXLv9w1eseeoz/view?usp=sharing

9. خطة عمل الباص السريع.
http://www.ammanbrt.jo/Aboutus

10.نظام تنظيم نقل الركاب باستخدام التطبيقات الذكية لعام 2018.
https://drive.google.com/file/d/1IQ3bGGXAEDjYEN0DUNDyuyWIhIk-3mlM/view?usp=sharing

11. الاجتماع مع خبير في قطاع النقل البري (تم تنظيم الاجتماع من قبل المعهد السياسي من خلال تقنية الاتصال المرئي Zoom).
12.نماذج عالمية (تركيا\ الصين)
http://www.ammanbrt.jo/GlobalExample/160323/-%D8%A7%D8%B3%D8%B7%D9%86%D8%A8%D9%88%D9%84%D8%8C-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7
http://www.ammanbrt.jo/GlobalExample/160325/-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86